مجلة دراسات اقتصادية
المجلد 20 العدد 02 / 14 ديسمبر 2019
EISSN :2710-8627
رقم العدد التسلسلي : 31

أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره
دراسة حالة الجزائر –2000_2015–

The impact of the food industry on the Algerian economy and the prospects for its development
Algeria case study 2000_2015

د. حميد حملاوي
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– الجزائر
ط.د وسام عمرون
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– الجزائر

تاريخ الارسال : 2019/07/11	تاريخ القبول :2019/09/07	تاريخ النشر : 2019/12/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، ودورها في التشغيل وخلق قيمة المضافة وتأثيرها على الإنتاج الخام والضرائب والميزان التجاري، باعتبار أن الصناعات الغذائية يمكن أن تكون بديلا للنفط ما إن توفرت الظروف الملائمة لتطوير هذه الصناعة.

لكن من خلال دراستنا لتأثير فرع الصناعات الغذائية على هذه المتغيرات الاقتصادية لاحظنا ضعف مساهمة الصناعات الغذائية على متغيرات الاقتصادية السابقة الذكر، خصوصا بالنسبة للقطاع العام الذي يشهد تقهقر قد يؤدي إلى اضمحلاله خلال السنوات القريبة القادمة، عكس القطاع الخاص الذي يعرف تحسن نوعا ما، ناشئ على تشجيع الدولة المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ضمن برنامج اقتصادي تنموي جديد، وكذلك يمكن اعتبار أن هذا القطاع حديث من خلال استخدامه لوسائل وأدوات إنتاج حديثة نسبيا، الأمر الذي جعل القطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبيرة من الصناعات الغذائية على حساب القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الاقتصاد الجزائري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This paper aims to highlight the reality of the agro-food industry in Algeria through its contribution to the operation and establishment of value added and its impact on crude production, taxes and trade balance, bearing in mind that the agro-food industry can be an alternative to petroleum once there are favorable conditions for the development of this industry. However, in our study of the effect of the agro-Food Industry Branch on these economic variables, we noted the weak contribution of the agro-food industry to the economic variables mentioned above, especially for the deteriorating public sector, which may disappear in the coming years in contrast to the private sector, which is known to improve somewhat, the state encourages investors, whether local or foreign, to establish small and medium enterprises in a new economic development program. This sector can also be considered modern through the use of relatively modern means and tools, which led the private sector to obtain a large proportion of the food industry at the expense of the public sector.

Keywords: food industry, Algerian economy, small and medium enterprises.

مقدمة:

يعرف فرع الصناعات الغذائية في الجزائر أنه أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، فهو يعد أحد فروع قطاع الصناعات التحويلية والتي لها الأثر الكبير والمباشر في زيادة الإنتاج المحلي والناتج القومي، كما أنه يربط بين قطاعين مهمين هما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، حيث للقطاع الفلاحي دور أساسي في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لقطاع الصناعة وبالتحديد فرع الصناعات الغذائية.

وفي هذا المجال لقد عكفت الحكومة الجزائرية على إعطاء اهتمام واسع لهذا الفرع من الصناعة في ظل استراتيجية تنموية جديدة، من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص على المستوى المحلي والأجنبي، حيث قد شهدت هذه الصناعة نموا ملحوظا في الفترة (2000-2015) خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص وهذا راجع للمنافسة الشديدة بين الشركات خاصة التابعة لهذا القطاع وكذلك الوسائل الحديثة التي تعتمدها هذه الشركات في التصنيع.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

هذه الإشكالية تقودنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني؟
- كيف ساهم كل من القطاع العام والخاص للصناعة الغذائية في تطور عدد مناصب الشغل والقيمة المضافة؟

للإجابة على هذه الأسئلة يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- تكمن أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء.
- سمح فتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية إلى زيادة عدد مناصب الشغل ونمو نسبة القيمة المضافة.

منهجية البحث: لاختبار هذه الفرضيات اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي، كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا عليهما في التطرق إلى مفاهيم حول الصناعة الغذائية وكذا تحليل المعطيات والإحصائيات المتحصل عليها.

خطة البحث: للإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات قسمنا بحثنا إلى أربعة محاور حيث يعالج:

- **المحور الأول: ماهية الصناعة الغذائية**
- **المحور الثاني: الصناعة الغذائية في الجزائر**
- **المحور الثالث: مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني**
- **المحور الرابع: آفاق الصناعة الغذائية في الجزائر**

2. ماهية الصناعة الغذائية

إن الصناعات الغذائية هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل المواد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية.

1.2 تعريف الصناعة الغذائية

يعرف الدكتور عز الدين فراج الصناعة الغذائية "هي ذلك العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية، والحيوانية، الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية، بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية"[i].

كما تعرف أيضا على أنها: "مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزء هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره أيضا النشاطات المصنفة عادة في الزراعة، كالتوزيع الغذائي، النقل، التجارة، المقاهي، مطاعم وكذلك إنتاج وسائل الخاصة المصنفة من طرف قطاعات أخرى: جرارات، أسمدة، تجهيزات صناعية.....إلخ"[ii].

ومن خلال ما سبق يمكن الاتفاق على أن الصناعة الغذائية هي فرع من فروع الصناعات التحويلية، حيث تعد جسر بين أهم قطاعين وهما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، إذ تقوم بتحويل الغذاء الخام سواء كان نباتي أو حيواني إلى سلع جديدة قصد إشباع حاجات أكثر، وتسهيل نقلها وتلبيتها في غير وقت وجودها من خلال إمكانية تخزينها لفترات أطول دون فسادها.

2.2 مبررات وجود الصناعة الغذائية

هناك العديد من المبررات التي سعت إلى ظهور الصناعة الغذائية وتنميتها، والتي يمكن إجازتها في أهم النقاط التالية[iii]:

- انعدام التوافق الزمني بين الإنتاج والاستهلاك، الإنتاج موسمي والاستهلاك سنوي،
- وجود التقلبات العشوائية في الإنتاج الفلاحي، بالنظر لارتباطه بعوامل مناخية،

- عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر، وضرورة خضوعها لتغيرات فيزيائية، وكيميائية، لتصبح صالحة للاستهلاك،
- ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة، بتجميع الإنتاج الموسمي، وتخزينه، ثم معالجته على مدار السنة،
- الرغبة في المضاربة، والاستفادة من تقلبات أسعار المواد الغذائية، نتيجة شح العرض خارج الموسم محليا ودوليا.

3.2 أهداف الصناعة الغذائية

تختلف أهداف الصناعة الغذائية من بلد إلى آخر حسب خصائص كل بلد، ولكن في العموم تشترك كل البلدان في مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كالتالي[iv]:

- تقليص فاتورة استراد الغذاء،
- تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية، ذات قيمة عالية،
- الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوق رائجا وقت نضوجها،
- التوسع في الإنتاج، وإمكانية التصدير،
- دعم اقتصاديات الريف.

انطلاق مما سبق يمكن القول أنه لا يمكن تصور وجود اقتصاد صناعي، تنعدم فيه النشاطات الصناعية ذات العلاقة بالغذاء، ذلك لكون هذا الفرع الصناعي يعتبر أداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، بعيدا عن التبعية المطلقة للخارج، ومنه فإن تنمية الصناعات الغذائية يعتبر ضرورة حتمية، مع التركيز على الشعب الصناعية التي يمتلك فيها البلد ميزة تنافسية، قصد الوصول إلى الهدف المنشود، وهو تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتطلب إنتاج كل ما يستهلكه المجتمع، ولكن تغطية ما يتم استراده من منتجات غذائية، بمواد غذائية أخرى مصدرة[v].

3. الصناعات الغذائية في الجزائر

في هذا المحور سوف نقوم باستعراض لمفهوم الصناعة الغذائية في الجزائر وكذا تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الفرع من الصناعة، وحصيلة لنشاطات فروع الصناعات الغذائية.

1.3 مفهوم الصناعات الغذائية في الجزائر

وتعرف الصناعة الغذائية في الجزائر على أنها مجموعة النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع والتي ينظمها المشرع الجزائري ويحددها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

رمز النشاط	فروع النشاط
401	المطاحن
403	العجائن الغذائية والكسكس
411	مخبزة وحلويات

414	حلويات ومنتجات النظام (الرجيم)
421	سكريات وتكريرها
422	صناعة الخمائر
425	صناعة الجعة
429	المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية
431	ملبنة
432	مزبدة
433	مجبنة
441	تصبير الخضر والفواكه
444	تصبير الأسماك
445	تقطيع اللحوم
451	صناعة الحلويات
452	صناعة الشكولاتة
453	صناعة التوابل
454	تحميص وطحن
456	تصنيع الغذاء من أجل الحيوان
461	صناعة المثلجات

المصدر: حاجي أسماء، 2019، ص153.

لقد كانت القائمة السابقة المحددة لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر، تعاني من نقص في تحديد القائمة التي تصنف مختلف المنتجات، ومجموعات المنتجات المتضمنة في الإحصائيات الرسمية والمنتمية للصناعات الغذائية، هي قديمة جدا لكونها مستمدة من القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات المؤرخة في 1973.

لذلك جاءت قائمة جديدة بالنشاطات والموضحة في الجدول السابق، لكي يتكيف الاقتصاد الجزائري مع التحولات التي يعرفها العالم، وهي القائمة الجزائرية للنشاطات الموضوعة من قبل مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، فهذه التصنيفات كان لابد من تكييفها مع تطور عادات الاستهلاك والإنتاج في الجزائر ولتتطابق مع المعايير الدولية في المجال، وهي مستمدة من تلك المعمول بها في البلدان المغاربية وفي دول الاتحاد الأوروبي[vi].

2.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرع الصناعات الغذائية تطورا مستمرا في تعدادها، وهذا بالنسبة لجميع فروع النشاط في الصناعة الغذائية، والأمر المميز هنا هو أن معظمها تابعة للقطاع الخاص، وهذا بسبب سياسة الدولة التي تعتمدها في سياستها التنموية والتي تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي سنقوم بعرض تعداد أو تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر.

الجدول رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقطاع الصناعة الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2004– 2015

السنة	عدد المؤسسات	التطور السنوي %
2004	13673	-

2005	14117	3.86
2006	15290	7.88
2007	16109	5.35
2008	17045	5.81
2009	17679	3.71
2010	18394	4.04
2011	19172	4.22
2012	20198	5.35
2013	21624	7.06
2014	23075	6.71
2015	24746	7.24

المصدر: وردة سعيدي، 2018، ص 288،289.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقطاع الصناعة الغذائية سنة 2004 بـ 13673 مؤسسة، ليبلغ سنة 2015 بـ 24746 مؤسسة أي بزيادة 11073 مؤسسة، ويعود سبب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الصناعات الغذائية خصوصا تلك الناشطة بالقطاع الخاص، إلى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية وفقا لاستراتيجية تنموية، منها تحفيزات جبائية وامتيازات مالية وهيئات مؤسساتية وتشريعية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI وغيرها.

3.3 فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

عرفت الصناعة الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة إلى انشاء شركات وطنية في شعب الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات. هذه الشعب الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعت بأخرى كالسكر، العجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها[vii].

تضم الصناعات الغذائية بالجزائر مجموعة من الفروع المكونة لهذا النشاط، وفي الجدول الموالي سنقوم بعرض أهم حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر.

الجدول رقم (03): حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
الجبن	الصودا	الطماطم	الدقيق	العجائن الغذائية	الشكولاطة	الزيوت
ياغورت	شراب غازي	الهريسة	القهوة	عطور غذائية	السكريات	لب الزيتون
مواد حليبية	العصير	السمك	علف، خليط	خضر وفواكه	حلويات	زيت الزيتون
	شراب غير كحولي	الخضر		التمور	حلويات جافة	
					بسكويت	
	مياه معدنية	الزيتون				
	مشروبات أخرى	المصبرات				

المصدر: وردة سعيدي، 2018، ص291.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ غياب فرع اللحوم ضمن فرع الصناعات الغذائية بالجزائر، فبالرغم من استحواذ الجزائر على مناطق جد شاسعة تمكن من تربية المواشي إلا أنها إلى غاية الآن غير مستغلة بالشكل الكافي، بحيث أن الجزائر إلى غاية الآن مازالت تغطي سوقها الداخلي باللحوم المستوردة من الخارج، في حين أن الإمكانيات التي تتوفر عليها تمكنها من تغطية الطلب المحلي ولما لا تصدير الفائض عن الطلب المحلي.

4. مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تعد الصناعات الغذائية من بين فروع قطاع الصناعة التحويلية الاستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاتورة باهظة الثمن، ومن أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني. يعود الاهتمام الحكومي المتنامي اتجاه هذا القطاع الحيوي لعدة أسباب أهمها[viii]:

- لأن هذا القطاع يمثل الأمن الغذائي للوطن، إن هذا أردنا تفادي المصطلحات الوهمية لا التي يمكن حاليا لدولة مثل الجزائر بلوغها في هذه الظروف المحلية والدولية كالاكتفاء الذاتي،
- أما بالنسبة لأهمية الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة فقط فهي تمثل تقريبا % 5.31 أي تقريبا 145 مليار دينار من القيمة المضافة للصناعة، لأن مشاركة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني مهمة جدا، بمقدار ما يعادل 627 مليار دينار ما أي يمثل % 5.38 من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات،
- ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها، يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع في أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أن كما فرع الصناعات الغذائية قيم % 28 من الواردات الصناعية الكلية، وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح، السكر والزيت، ولقد بلغت فاتورة المواد الغذائية، خلال السداسي الأول لسنة 2015 بـ 5119 مليون دولار مقابل 5846 مليون دولار خلال نفس الفترة لسنة 2014.

ويمكن توضيح أهمية الصناعات الغذائية بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مساهمتها في الإنتاج الخام والقيمة المضافة، التشغيل، والضرائب والميزان التجاري.

1.4 مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام والقيمة المضافة

عرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من خلال مساهمته في الإنتاج الخام أو في القيمة المضافة، وهذا راجع إلى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يسجل نتائج ضعيفة رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، ومن خلال الجدولين المواليين نحاول توضيح التطور الذي عرفته مساهمة فرع الصناعات الغذائية لكل من الإنتاج الخام والقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة 2000 -2015 كما يلي:

الجدول رقم (04): مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الخام خلال الفترة 2000-2015

السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية %	المجموع	الأهمية النسبية %
2000	187720.6	%43.22	246607.9	%56.77	434328.5	%14.53
2001	170137.0	%37.77	280299.9	%62.22	450436.9	%13.75
2002	151131.3	%32.50	313774.9	%67.49	464906.1	%13.18
2003	124863.6	%27.50	339186.0	%72.49	467890.6	%12.12
2004	114863.5	%23.64	370841.1	%76.35	485704.7	%11.17
2005	101494.3	%20.16	401919.6	%79.83	503414.0	%10.57
2006	96496.3	%18.35	429110.0	%81.64	525606.3	%9.78
2007	99978.7	%17.50	471215.6	%82.49	571194.3	%9.27
2008	108203.5	%17.80	499556.9	%82.19	607760.4	%8.86
2009	112510.0	%16.38	574201.3	%83.61	686711.3	%8.66
2010	118948.0	%15.93	627478.0	%84.06	746426.0	%8.45
2011	143147.2	%17.36	680999.5	%82.63	824146.6	%8.38
2012	150014.2	%16.68	749304.6	%83.31	899318.8	%8.17
2013	160169.1	%16.22	826981.1	%83.77	987150.2	%7.86
2014	172843.0	%16.26	889557.7	%83.73	1062400.7	%7.73
2015	186007.1	%16.16	946758.2	%83.83	1150765.2	%7.68

Source : ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année.2000-2015

الجدول رقم (05): مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للسنوات 2000– 2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية %	المجموع	الأهمية النسبية %
2000	013.2 40	2.00%	64 598,3	4,52%	104 611,5	%3,05
2001	331.2 34	1.90%	74 567,1	4,54%	108 898,3	%3,15
2002	571.6 34	4.45%	80 542,8	4,48%	115 114,4	%3,16
2003	361.5 28	4.45%	90 024,3	4,41%	118 385,8	%2,76
2004	364.0 26	0.97%	100 945,0	4,26%	127 309,0	%2,50
2005	699.4 24	0.67%	113 691,6	4,13%	138 391,0	%2,15
2006	723.8 24	0.59%	121 298,8	3,87%	146 022,7	%1,99
2007	659.8 23	0.52%	132 423,4	3,86%	156 083,2	%1,95
2008	394.4 24	0.45%	139 920,0	3,65%	164 314,4	%1,76
2009	730.2 25	0.70%	162 752,2	3,70%	188 482,4	%2,34
2010	550.6 27	0.58%	186 581,9	3,78%	214 132,6	%2,22
2011	058.8 32	0.55%	199 787,7	3,64%	231 846,5	%2,04
2012	930.8 33	0.56%	232 206,7	3,61%	266 137,4	%2,13
2013	307.2 36	0.65%	249 173,2	3,42%	285 480,4	%2,22
2014	715.1 41	0.78%	288 981,7	3,67%	330 696,8	%2,50
2015	46 359,8	1.12%	307 360,8	%3.69	353 720,6	%2.84

Source : ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année.2000-2015

نلاحظ من خلال معطيات الجدولين السابقين يمكن إعطاء بعض القراءات فيما يخص مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الإنتاج الخام والقيمة المضافة الوطنية حيث:

الإنتاج الخام:

عرفت مساهمة مؤسسات الصناعات الغذائية للقطاع العام تراجعا مستمرا في إنتاج الصناعة الغذائية، خلال فترة الدراسة 2000-2015، فقد بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 187720.6 مليون دج بنسبة 43.22% وهي أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، لتواصل

الانخفاض محققة سنة 2010 مقدار 1189490.0 مليون دج بنسبة 15.93% وهي أضعف نسبة مساهمة مسجلة خلال نفس الفترة، لترتفع قليلا في السنة الموالية 2011 بمقدار 143147.2 مليون دج وبنسبة 17.36%، ثم لتسجل في الفترة 2012-2015 نسبة مساهمة تقدر بـ 16%.

من جهة أخرى عرفت مساهمة مؤسسات الصناعة الغذائية من القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا في إنتاج الصناعة الغذائية خلال الفترة 2000-2015، حيث قدرت بـ 246607.9 ميلون دج في سنة 2000 بنسبة 56.77%، وبمقدار 946758.2 مليون دج في سنة 2015 بنسبة 83.83%، أما أكبر نسبة مساهمة فكانت في سنة 2010 بنسبة 84.06%.

يمكن القول أن التدهور في الإنتاج بالنسبة للقطاع العام يعود بسبب مجموعة من الصعوبات نذكر منها أن أدوات الإنتاج المستخدمة من قبل هذا القطاع قديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال استثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر، مقارنة مع القطاع الخاص والذي يعتبر حديث من حيث استخدامه لأدوات ووسائل انتاج حديثة نسبيا.

القيمة المضافة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة ضعيفة فهي لا تتعدى في أحسن الأحوال 3.16%، إن هذه النسبة الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية في القطاع سببها القطاع العام الذي عرف تذبذب وضعف من سنة إلى أخرى، حيث في سنة 2000 حقق نسبة 2% بمقدار 40013.2 مليون دج، ليرتفع في سنتي 2002 و2003 بنسبة 4.45% وهي أكبر نسبة مساهمة خلال فترة 2000-2015، ثم لينخفض بشكل كبير في السنة الموالية 2004 إلى 0.97%، ثم بقيت نسبة المساهمة للقطاع العام تسجل نسب ضعيفة تراوحت بين 0.78% إلى 0.45% إلى غاية 2015 أين سجل تحسن في نسبة المساهمة قدرت بـ 1.12% بمقدار 46359.8 مليون دج.

من جهة أخرى القطاع الخاص كانت نسبة مساهمته جيدة إذا ما قورنت بالقطاع العام فهي تراوحت بين 3% إلى 4%، حيث أن أدنى نسبة مساهمة كانت في 2013 بـ 3.42% بمقدار 249173,2 دج، أما أعلى نسبة مساهمة كانت 4.54% في سنة 2001 بمقدار 567,1 74 مليون دج، لتصل إلى سنة 2015 إلى نسبة 3.69% بمقدار 360,8 307 مليون دج.

من خلال الجدولين السابقين نجد أن هناك فارق كبير في نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الإنتاج الخام والقيمة المضافة بين كل من القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا، وهذا طيلة فترة الدراسة 2000-2015 وهذا راجع للعديد من الأسباب من أهمها عملية خوصصة العديد من مؤسسات القطاع العام، المنافسة الموجودة بين مؤسسات القطاع الخاص والتي

تجبر أصحابها على إعطاء أفضل ما عندهم للبقاء في المنافسة، الأدوات والوسائل الحديث التي تستخدمها مؤسسات القطاع الخاص، عكس الموجودة في القطاع العام، إذا هذه الأسباب وأخرى أدت إلى تقهقر القطاع العام أمام القطاع الخاص.

2.4 مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل

نظرا لتأثيره على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يعد التشغيل من أهم القضايا في اقتصاديات كل الدول، ولضمان تشغيل شريحة واسعة من الأفراد سطرت الجزائر مجموعة من المخططات غير أنها لم تكن في مستوى التطلعات التي وضعت من أجلها[ix] .

وللوقوف عن مدى مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل نقدم الجدول التالي الذي يوضح تطور قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2000-2015 كما يلي:

الجدول رقم (06): تطور قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية للسنوات 2000-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية %	المجموع	الأهمية النسبية %
2000	16 161,50	6,40%	4 993,50	2,20%	21 155,00	4,41%
2001	15 996,80	6,80%	5 988,20	2,12%	21 985,00	4,25%
2002	14 743,10	5,90%	7 792,90	2,51%	22 536,00	4,03%
2003	14 625,00	5,48%	8 693,90	2,65%	23 318,90	3,92%
2004	13 946,20	4,85%	10 930,70	2,78%	24 876,90	3,66%
2005	13 148,10	4,46%	12 214,70	2,81%	25 362,80	3,48%
2006	11 301,10	3,56%	12 862,10	2,59%	24 163,20	2,97%
2007	11 501,50	3,39%	14 646,90	2,56%	26 148,40	2,87%
2008	12 092,40	3,04%	16 388,50	2,57%	28 480,90	2,75%
2009	11 693,10	2,91%	20 687,60	2,85%	32 380,70	2,88%
2010	12 108,00	2,52%	21 548,10	2,70%	33 656,10	2,63%
2011	13 298,90	2,31%	23 393,90	2,76%	36 692,80	2,58%
2012	13 762,40	2,15%	24 989,00	2,69%	38 751,40	2,47%
2013	15 059,80	2,32%	29 462,00	2,65%	44 521,80	2,53%
2014	17 83,900	1,55%	34 750,40	3,02%	52 581,30	2,83%
2015	016 351,8	%2.11	035 562,9	%2.88	051 914,7	2.58%

Source : ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année2000-2015

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية شهدت تراجع كبير على مستوى القطاع العام، بعدما أن كانت تشكل نسبة 6.40% من مجموع الكتلة الأجرية في الاقتصاد الوطني في سنة 2000 أصبحت تشكل نسبة 2.11% في سنة 2015، ويعود السبب إلى عملية الخوصصة التي شهدها قطاع الصناعة بشكل عام، وبالتالي دخول الاستثمار الخاص في مجال الصناعة التحويلية ما ترتب عنه جو من المنافسة الذي أدى إلى زوال أغلب المؤسسات في القطاع العام.

أما مساهمة القطاع الخاص فيما يخص الصناعات الغذائية في الكتلة الأجرية فهو ثابت تقريبا، خلال الفترة 2000-2015، حيث تراوح بين 2% و3%.

وما يمكن تسجيله هو أن فرع الصناعات الغذائية ساهم مساهمة فعالة في إحداث مناصب الشغل على مختلف الأنشطة التابعة لهذا القطاع بسبب إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الخاصة منها.

3.4 مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الضرائب

يفرض النظام الجبائي الجزائري ضريبة سنوية على جل الأفراد الطبيعيين تعرف بـ "الضريبة على الدخل الإجمالي"، كما يفرض ضريبة على أرباح الشركات أو ما يعرف بـ "الضريبة على أرباح الشركات"، والمعدل العام المطبق على أرباح الشركات محدد بنسبة 30%، كما أن هنالك نسبة مخفضة قدرها 15 % لبعض الأرباح[x]، ومن أجل إبراز مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الدخل الوطني، نوضح في الجدول أدناه تطور قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج لفرع الصناعات الغذائية للفترة 2000 – 2015 كما يلي:

الجدول رقم (07): تطور قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج ل فرع الصناعات الغذائية للسنوات 2000-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية %	المجموع	الأهمية النسبية %
2000	4698,2	1 ,24%	1926,5	2,08%	6624,7	1,41%
2001	3927,1	1,14%	2196,1	2,21%	6123,2	1,39%
2002	3977,4	1,16%	2857,7	2,50%	6835,1	1,50%
2003	2214,1	0,58%	3204,4	2,44%	5418,5	1,06%
2004	1919,3	0,40%	3953	2,71%	5872,3	0,95%

2005	1246,5	0,19%	4081,6	2,35%	5328	0,67%
2006	1041,2	0,15%	4454,6	2,33%	5495,8	0,61%
2007	985,3	0,13%	4966,1	3,18%	5951,4	0,65%
2008	882,3	0,09%	5098	3,37%	5980,3	0,54%
2009	892,7	0,14%	6087,4	3,81%	6880,1	0,88%
2010	905,3	0,11%	6585,3	3,09%	7490,6	0,75%
2011	1 034,3	0,10%	7 359,3	3,03%	8 393,6	0,68%
2012	975,6	0,09%	7 870,1	2,87%	8 845,6	0,68%
2013	1 114,0	0,11%	9 209,8	3,04%	10 323,8	0,81%
2014	1 286,6	0,14%	10 849,7	3,20%	12 136,3	0,96%
2015	1 441,1	%0.21	19 189,9	%5.47	20 631,0	%2.00

Source : ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2015.

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة الضعيفة لهذا الفرع في تمويل الخزينة العمومية الوطنية، حيث نسجل أعلى نسبة بـ 2% سنة 2002 أما أدنى نسبة فهي 0.54% سنة 2008 وهي نسب ضعيفة جدا، وفي جانب آخر نجد أنه هناك تطور مستمر فيما يخص الضرائب بالنسبة للقطاع الخاص مع انخفاضها كذلك بوتيرة مستمرة بالنسبة للقطاع العام وهو ما يؤكد على استلاء القطاع الخاص لنسبة كبيرة جدا من فرع الصناعات الغذائية مقابل القطاع العام وهذا ناتج عن استخدام القطاع الخاص لأدوات ووسائل حديثة وفي المقابل وسائل قديمة ومهلكة للقطاع العام.

4.4 مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الميزان التجاري:

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى قارة إفريقيا حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات الصناعة الغذائية والزراعية[xi].

وفي الجدول التالي سنوضح تطور قيم الميزان التجاري للمنتجات الغذائية خلال الفترة 2001-2015.

الجدول رقم (08): الميزان التجاري لمجموع المنتجات الغذائية للجزائر في الفترة 2001-2015

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2001	14.59	1333.53	-1318.94	1.09
2002	27.36	1370.49	-1343.13	2.00
2003	34.62	1489.30	-1454.68	2.32
2004	47.95	2129.34	-2081.39	2.25

2005	43.01	2024.55	-1981.54	2.12
2006	58.30	2208.91	-2150.57	2.63
2007	59.44	2880.91	-2821.47	2.06
2008	83.66	3680.35	-3596.69	2.27
2009	77.11	3316.87	-3239.76	2.32
2010	291.96	3844.52	-3552.56	7.59
2011	322.56	5531.34	-5208.78	5.83
2012	281.46	5542.22	-5260.76	5.07
2013	348.70	5861.60	-5512.90	5.94
2014	263.29	6823.24	-6559.95	3.85
2015	187.50	5269.27	-5081.77	3.55

المصدر: وردة سعيدي، 2018، ص ص: 299، 300.

من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد فرق شاسع بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات حيث نلاحظ عجز هيكلي مستمر تعاني منه الجزائر من المنتجات الغذائية من سنة إلى أخرى، إذ انتقل من 1318.94 مليون دولار سنة 2001 إلى 5081.77 مليون دولار سنة 2015، مع تسجيل أكبر عجز بـ 6559.95 مليون دولار سنة 2014.

إذا الذي يمكن تسجيله هو بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة في فرع الصناعة الغذائية إلا أنه لازال يعاني هذا القطاع من ضعف شديد، حيث نجد أن فاتورة الغذاء في الجزائر تعرف ارتفاعا مستمرا، كون أغلب الطلب المحلي تغطيه الواردات.

5. آفاق الصناعات الغذائية في الجزائر

لقد أصبح فرع الصناعات الغذائية في الجزائر ثان أهم قطاع إلى حد الآن بعد قطاع المحروقات، خصوصا بعد صدور النصوص الجديدة في المجال الزراعي والتي سمحت بدخول فاعلين في هذا المجال من القطاع العام والخاص.

1.5 آفاق مؤسسات لصناعات الغذائية في الجزائر

ستظل الصناعات الغذائية في الجزائر معتمدة على الخامات المستوردة كالحبوب والسكر والزيوت ....الخ، التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور، وعليه فإن التبعية الشديدة لفرع الصناعات الغذائية للخارج في مجال المنتوجات الغذائية مما يعرضها إلى آثار سلبية بسبب تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

إن قيام التصنيع الغذائي في الجزائر بصفة عامة، وتشجيع الدولة لقيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة خاصة لهذا الفرع من خلال الاستراتيجية التنموية التي تتبناها على أساس التوجه الجديد للاقتصاد، لم تكن مشروطة بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية بل كان جزئيا، فمساهمة الخامات الزراعية المحلية ما زالت ضئيلة جدا بالكمية والنوعية على مدار السنين، وهذا يكون له أثره على فرع الصناعات الغذائية.

إن البحث عن تحقيق تكامل قطاعين بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل لدى الدولة، ما لم يتم تحقيقه فإنه

يكون من الصعوبة بمكان تطوير فرع الصناعات الغذائية، فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين أو أصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون والانسجام قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها فرع الصناعات الغذائية من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، كما حدث لفرع النسيج في تونس والذي بسبب اتفاق الشراكة وتحرير التجارة أغلقت كل المصانع التونسية دون استثناء.

لا شك في أن انضمام الجزائر ل OMC ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، ولعل أهمها عدم قدرة منتوجات الصناعات الغذائية على المنافسة غير المتكافئة في الأسواق لمواجهة الصناعات الأوروبية والأمريكية واليابانية وغيرها، نظرا لما يميز المنتوج الوطني من ضعف الجودة إلى جانب ضعف المعرفة والخبرة التسويقية من طرف المنتجين.

من ناحية أخرى، فإن اتفاقيات التجارة الدولية تلزم الدول المصدرة للمواد الخام الغذائية إلغاء الدعم الذي تقدمه لتلك المواد، مما سيترتب عليه ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، كما حدث لمادة السكر وهذا سيعرض فرع الصناعات الغذائية إلى أخطار إضافية في المستقبل[xii].

إن آفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد إحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث على المواد والسلع الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد مستقبلا.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر، وخصوصية النشاط الزراعي، يفرض إدراك حقيقة أساسية وهي آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل لوحدها المحرك للاقتصاد الزراعي فيجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة

تارة والانعدام تارة أخرى، وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية[xiii].

2.5 أفاق واعدة للصناعات الغذائية في الجزائر بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية CTIAA

تزايد الاهتمام مؤخر بالمراكز التقنية الصناعية بالنظر للدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الأخيرة في تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، وذلك من خلال الأهداف التي تتبنها هذه المراكز والتي تعمل على تسخير كل الموارد للقيام بأعمال البحث والتطوير في قطاعات النشاط الصناعية، من أجل عصرنة طرق الإنتاج، كما يمكن لهذه المراكز المساعدة على ضمان استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية، من خلال المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق، كما يمكن لهذه المراكز التدخل في كل المجالات ذات الأهمية مثل التدريب، التكوين والمساعدة التقنية.

1.2.5 تجربة الجزائر للتحسين الصناعة الغذائية

وضع استراتيجية خاصة بالصناعة الغذائية والتي ترمي لتطوير القطاع الفلاحي، تمخض عنها إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية ومقره بومرداس، فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في1 مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء "المركز التقني للصناعات الغذائية " CTIAA والذي يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني، حيث أن المركز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مقره ولاية بومرداس ويوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة.

فالمراكز التقنية يمكن أن تكون همزة الوصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز ومخابر البحث التابعة لمؤسسات وهيئات البحث العلمي بحيث تعمل المراكز التقنية على ضمان التعاون المتبادل بينهما وبالتالي ضمان تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة أهداف التنمية، كما تساهم هذه المراكز في ضمان اليقظة التكنولوجية من خلال رصد التطورات التكنولوجية في الداخل والخارج والعمل على نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة حسب احتياجات فروع الصناعة المختلفة، كما يمكن لهذه المراكز المساعدة على ضمان استمرار أنشطة المؤسسات الصناعية من خلال المساعدة على تحسين نوعية المنتجات وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق، ويمكن لهذه المراكز التدخل في كل المجالات ذات الأهمية مثل التدريب، التكوين والمساعدة التقنية.

2.2.5 الآليات ومهام المركز التقني بالصناعات الغذائيةCTIAA

يتوفر المركز التقني للصناعات الغذائية CTIAAعلى العديد من المخابر المجهزة بأحدث الوسائل والمعدات المتطورة الأوروبية المطابقة للمعايير العالمية من شأنها توفير الخدمات التقنية لفائدة المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية والمساهمة في تحسين مستواها التنافسي ولاسيما

بدعم سياسات التأهيل والابتكار والبحث والتنمية التي تبادر بها السلطات العمومية.

يؤدي المركز التقني الصناعات الغذائية CTIAAالعديد من المهام فهو يقوم بإنجاز الدراسات والاستشارات للمؤسسات لتحسين أدائها خاصة التحاليل والتجارب وذلك لتلبية احتياجات النشاطات الصناعية الغذائية، كما يساعد المؤسسات لتحديث طرق الإنتاج ويتولى نشاطات التشخيص والتصميم ووضع نظم تسيير الجودة في المؤسسات، مساعدة ومرافقة المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية والابتكار وتحسين الأداء، بالإضافة لإعداد برامج التكوين والتي تتوافق ومتطلبات أصحاب المؤسسات الاقتصادية.

كل هذه المهام من شأنها تشجيع الفاعلين في تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر والمساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وكذا مساعدة الصناعيين لأجل عصرنة طرق الإنتاج، التحسين التكنولوجي والتحكم في الجودة.

المركز التقني للصناعات الغذائية CITAA عينة كمشرع متكامل للمساعدة الصناعات الغذائية الجزائرية لتعزيز و دعم تنافسيتها لدخول الأسواق الخارجية وكذا تشجيع المنتجات المحلية[xiv].

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في الدراسة لأثر الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية على التنمية الاقتصادية يمكن القول أن القطاع العمومي في هذه الصناعة في تراجع مستمر سواء من حيث الإنتاج أو التشغيل حيث عرف هذا الأخير تسريحا للعمال وإغلاق مؤسسات عمومية كانت تعمل بوتيرة جيدة في السابق، في المقابل يوجد قطاع خاص يعمل بوتيرة أفضل من القطاع العام، وفي ظل الإمكانيات التي وضعتها الدولة أمام المستثمرين المحليين والأجانب لم يرقى هذا القطاع إلى الأهداف المطلوبة بسبب وجود الكثير من التحديات منها نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية، الاعتماد إلى غاية الآن على المواد الخام المستوردة من الخارج، قدم وسائل الإنتاج التي يعتمدها القطاع العام وإلى غيرها من الأسباب التي كانت عائقا أمام تطور الصناعات الغذائية في الجزائر.

ومن خلال تحليلنا للمعطيات تبين لنا أن نسب الإنتاج ضعيفة ولا تسمح بتغطية العجز المسجل، في حين كانت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة أفضل بكثير من القطاع العام، الشيء الذي ينبأ بزوال القطاع العام في هذه الصناعة في السنوات القادمة.

وفي الأخير رغم ما قدمته الدولة الجزائرية من إمكانيات لتطوير الصناعات الغذائية ورغم احتلالها المراتب الأولى قطاع الصناعات، إلا أنها لم ترقى إلى الأهداف المطلوبة ولم تستطع تغطية العجز المحلي المسجل، ففاتورة استراد الغذاء في ارتفاع مستمر في ظل ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية.

نتائج

- إن فرع الصناعات الغذائية له مكانة هامة بين القطاعات الأخرى فهو يعتبر همزة وصل بين القطاع الفلاحي والصناعي،
- فرع الصناعات الغذائية من بين أسرع الفروع نموا في قطاع الصناعات التحويلية، بسبب تزايد في النمط الاستهلاكي وتعدد رغبات وحاجيات المستهلكين مع مرور الوقت،
- التحسن الذي عرفه فرع الصناعات الغذائية إلا أنه لم يكفي لتغطية العجز المحلي، مما يجبر الحكومة من دفع أموال طائلة من العملة الصعبة لاستراد الغذاء لتغطية هذا العجز،
- القطاع العام في فرع الصناعات الغذائية في تدهور مستمر قد يؤدي إلى زوالها ما لم تجد الحكومة الجزائرية سبيل في علاج المشاكل التي تحول دون تطوره،
- يساهم القطاع الخاص في الصناعات الغذائية في توفير مناصب شغل خصوصا مع تشجيع الدولة فتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من القيمة المضافة بنسب عادية.

توصيات

- تأهيل مؤسسات القطاع العام في فرع الصناعات الغذائية بتحديث جهازها الإنتاجي لرفع قدرتها التنافسية،
- دعم المستثمرين لإنشاء مؤسسات للصناعات الغذائية، بتوفير الدعم المالي لهم والقاعدة القانونية الملائمة لمزاولة نشاطهم بشكل جيد،
- إنشاء جهاز مصرفي متطور، من أجل المرافقة المالية والتقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في فرع الصناعات الغذائية،
- القيام بشركات محلية أجنبية من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية وتكوين كوادر محليين متخصصين في الصناعات الغذائية.

7. المراجع

[i]) عز الدين فراج، (1997): الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، ص4.

[ii])Mourad Boukella et Ahmed Bouaita, (3éme trimestre 2002): les évolutions récentes dans le secteur IAA en Algérie(entre dynamisme et pesanteurs) , cahiers du cread n°61, page: 5-29.

[iii]) سليم بوهيدل، (2017): إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، ص 229، 230.

[iv]) المرجع نفسه، ص231.

[v]) المرجع نفسه، ص231.

[vi]) حاجي أسماء، (2019): مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة، الجزائر، ص154.

[vii]) E. Chérif, (2015): Le marché des industries alimentaires en Algérie, le magasine Agroline, n°97,p.4

[viii]) سامية سرحان، (2017): أثر متطلبات البيئية للتعبئة والتغليف على صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1-، الجزائر، ص126.

[ix]) بوزيدي حافظ أمين، (2014): استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص37.

[x]) المرجع نفسه، ص40.

[xi]) عبد الحق بن تفات، (2013): مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 04، ص 296.

[xii]) عبد الرزاق فوزي، (2007): الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص:231، 232.

[xiii]) المرجع نفسه، ص233.

[xiv]) وكالة الأنباء الجزائرية: أفاق واعدة للصناعات الغذائية في الجزائر بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية CTIAA، من موقع أخبار دزاير على الرابط: https://www.akhbardzair.com/ar/ تاريخ النشر: 25 نوفمبر2018، تاريخ الاطلاع: 7 جويلية 2019 على الساعة 15:55.